

دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آليات للقضاء على البطالة في الجزائر

أ. أمينة مزيان - - جامعة أمجد بوقرة بومرداس

أ. إيمان خديجة عماروش - جامعة أمجد بوقرة بومرداس

الملخص

أظهرت تجارب الدول المتقدمة كيف ساهمت المقاولاتية (ريادة الأعمال) في الحد من البطالة أين شكلت رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة اقتصاديا و اجتماعيا باعتبارها قطاعا منتجا للثروات و فضاء حيويا للمحافظة و خلق مناصب العمل. الجزائر من بين الدول التي تسعى لحل مشكل البطالة من خلال مجموعة من السياسات الإصلاحية و الإجراءات التي تهدف إلى دعم و ترقية المقاولاتية من خلال عدة محاور تتعلق بالاطار التشريعي، الجبائي، المالي و كذا اجهزة دعم و مرافقة المقاولين في كل البرامج الاصلاحية التي عرفها الاقتصاد الوطني. على ضوء ما سبق، نحاول من خلال هذا العمل إظهار أهمية المقاولاتية كحل امثل لمشكل البطالة في الجزائر حيث سنستعرض تطور هذه الظاهرة في الجزائر، مميزاتا و أهم إجراءات الدولة للقضاء عليها. ثم في المرحلة الثانية نستعرض ماهية المقاولاتية و أهميتها ثم تطورها في الجزائر و استعراض دورها في الاقتصاد الوطني. و في الأخير نقدم أفاق ترقية المقاولاتية للقضاء على البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، البطالة، البرامج الاصلاحية، دعم المقاولاتية، الجزائر

ABSTRACT

The experiences of developed countries have shown how entrepreneurship has contributed to the reduction of unemployment, where it has been a real branch of sustainable economic and social development as a productive sector of wealth and a vital space for the preservation and creation of jobs. Algeria is among the countries that seek to solve the problem of unemployment through a set of reform policies and procedures aiming at supporting and promoting entrepreneurship through several axes related to the legislative, fiscal and financial frames, as well as the supporting bodies and accompaniment of contractors during all the reform programs witnessed by the national economy.

In light of what preceded above, we will try through this project to show the importance of entrepreneurship as an ideal solution to the problem of unemployment in Algeria. We will first review the development of this phenomenon in Algeria, its characteristics, and the most important measures taken by the state to eliminate it. In the second step, we will review the nature of the entrepreneurship and its importance and then its development in Algeria, and review its role in the national economy. Finally, we will offer the prospects of promoting entrepreneurship to eliminate unemployment in Algeria.

KEYWORDS: Entrepreneurship, Unemployment, Reform Programs, Entrepreneurship Support, Algeria

مقدمة

تتصدر البطالة اهتمامات كل المجتمعات باختلاف درجة تقدمها، لما تحلّفه من عواقب وخيمة سواء اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، خاصة و أنّها أصبحت تمس بنسب متزايدة فئة الشباب. و كما قال ذات مرة الوزير الفرنسي Raymond Barre "مشكلة البطالة سوف تحل إذا أنشأ كل بطل مؤسسته الخاصة"¹ فهذه المقولة تلخص الارتباط الوثيق بين القضاء على البطالة و إنشاء المؤسسات و المقاولاتية بصفة عامة. هذا ما يجعل موضوع تطوير المقاولاتية محل اهتمام متزايد في سياسات كل الدول المتطورة منها أو الناشئة. تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها الجزائر خاصة منذ بداية الثمانينات مع الأزمة البترولية التي أدت إلى توقف الاستثمارات العمومية و بالتالي انخفاض نسب النمو الاقتصادية مما اثر بشكل سلبي على سوق العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل متزايد حتى نهاية التسعينات من 16,4% سنة 1984 إلى 30% سنة 2000² رغم الجهود و التدابير المتخذة للحد من هذا الارتفاع من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة.

الجزائر كسائر البلدان تسعى إلى إرساء و تجسيد دعائم اقتصاد السوق هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات و تحسين أداءها و بالتالي تسجيل معدلات جيدة للنمو الاقتصادي و الحد من البطالة من خلال مجموعة من السياسات الإصلاحية قوامها المشروعات المقاولاتية باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد. فالمقاولاتية كظاهرة اجتماعية و اقتصادية يتوقع منها الكثير للقضاء على البطالة و تحسين المستوى المعيشي و المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل جديدة، تنشيط الحركة الاقتصادية و تجديد النسيج الصناعي و الاقتصادي، العمل على التكامل الاقتصادي عن طريق خلق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث نشاطات "نائمة" و كذا الإبداع و التطور التكنولوجي من خلال مختلف برامج دعم و مرافقة إنشاء المؤسسات و تشجيع المبادرات الخاصة.

I. خصائص و تطور البطالة في الجزائر

- تعزى أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و أخرى مهنية و تقنية:
- الزيادة المتسارعة في معدلات النمو السكاني و نزوح السكان بسبب التفاوت بين مناطق البلد الواحد. في الجزائر، تميزت الفترة 1970-1985 بمعدل سكاني مرتفع قدر بـ 2.9% ثم انخفض إلى 1.42% عام 1988 ليعود إلى الارتفاع مجددا خاصة منذ سنة 2010³؛
 - قلة مناصب الشغل الجديدة بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق الاستثماري أو بسبب قلة الموارد المالية التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات. أي هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات و معدلات البطالة فمثلا في الجزائر، خلال الفترة 1997-2009 ارتفع حجم الاستثمارات من 0.26 إلى 2.54 مليون دولار مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 25.43 إلى 10%⁴؛
 - سوء توجيه التنمية و الاستثمارات إلى الميادين المناسبة؛

- عجز السوق عن استيعاب الطلب المزايدي بسبب إحلال الآلة محل العامل البشري أو بسبب عدم توافق مؤهلات الطالبين مع متطلبات السوق.

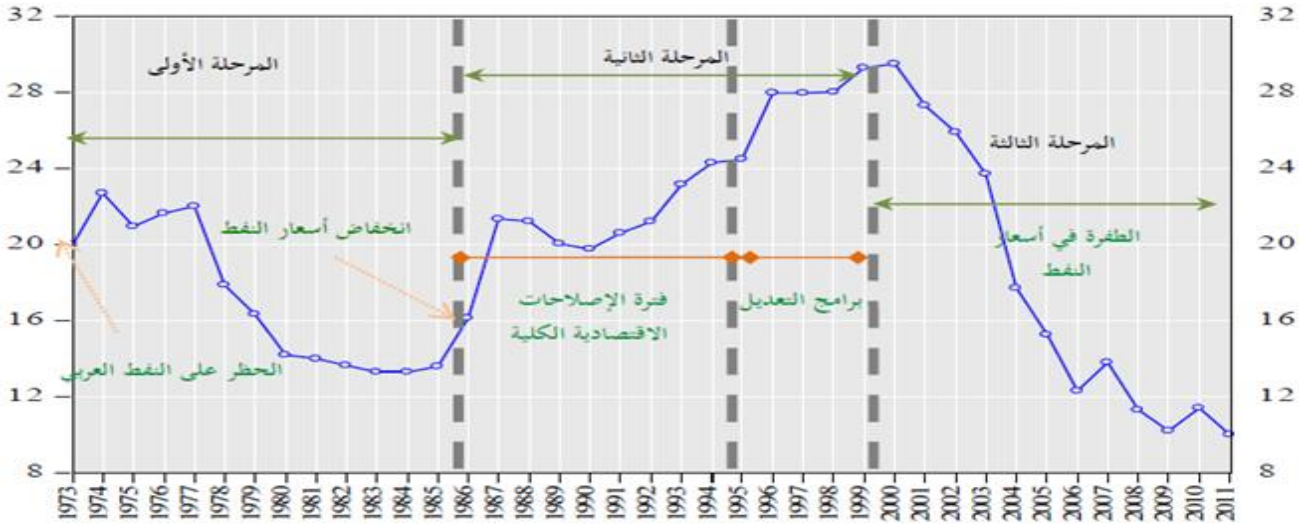
1.I تطور البطالة في الجزائر: عرفت معدلات البطالة في الجزائر تطورا متباينا حيث تواترت بين الانخفاض المستمر و الارتفاع المتزايد كما يوضحه الجدول و الشكل المواليين :

الجدول رقم 1 : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2016)

السنة	المعدل
2016	09.90
2015	11.2
2014	10.60
2013	09.30
2012	11
2011	10
2010	10
2009	10.2
2008	11.3
2007	13.8
2006	12.27
2005	15.27
2004	17.70
2003	23.7
2002	25.9
2001	27.30
2000	29.77
1999	29.3
1998	28
1997	27.43
1996	27.99
1995	27.9
1994	24.4
1993	23.2
1992	23
1991	20.6
1990	19.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 1 : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1973-2011



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول و التمثيل البياني لتطور معدلات البطالة في الجزائر، يمكن ان نميز ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى: 1970-1985: مرحلة المخططات التنموية: عرفت الجزائر في هذه المرحلة وتيرة تشغيل مرتفعة فمثلا في سنة 1974 كانت نسبة اليد العاملة من إجمالي السكان 82,05% مما سمح بتسجيل نسب بطالة منخفضة⁵ و هذا بفضل تطبيق المخططين الرباعيين الأول و الثاني مع تحسن الجباية البترولية أين وجهت الاستثمارات أساسا في مجال الصناعات الكبرى حيث سجل الاستثمار الصناعي

نسبة 51.95% من إجمالي الاستثمارات⁶. باعتبار أن الصناعة قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل، عرفت معدلات البطالة انخفاضاً مستمراً من 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 و 9.7% سنة 1985⁷.

- المرحلة الثانية: 1986-2000: مرحلة الأزمة النفطية: عرفت وتيرة التشغيل في هذه المرحلة تراجعاً ملحوظاً فقد انخفضت مناصب الشغل الجديدة من 125000 منصب شغل سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986 ومن 80000 منصب سنة 1987 إلى 64000 منصب سنة 1988 وفي الأخير 76000 منصب سنة 1989 و هذا ما يتوافق مع الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة فمثلاً في سنة 1984 سجلت نسبة 16,4 ثم 16,9 سنة 1985 ثم 17,4 سنة 1986 و في 1987 نسبة 18,3. يعود هذا الوضع أساساً إلى الأزمة البترولية التي أدت إلى انخفاض صادم في حجم الاستثمارات العمومية و بالتالي نسب النمو الاقتصادي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الربح البترولي و هو ما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى نسب قياسية قاربت 30% سنة 2000.

هذه الوضعية حتمت على الجزائر المصادقة على اتفاقيات الاستعداد الائتماني (stand by) خلال السنوات 1991، افريل 1994 و مارس 1995 من اجل إعادة جدولة المديونية الخارجية و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الإنعاش الاقتصادي تحت يد صندوق النقد الدولي من اجل الانتقال إلى اقتصاد السوق. رغم أن هذه الاتفاقيات قد أعادت التوازن الكلي و المالي للاقتصاد الجزائري إلا أنها أدت إلى انكماش اقتصادي سبب صدمة اجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لسياسات تسريح العمال، تقليل العمالة و غلق العديد من المؤسسات العمومية أو خصوصتها (حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998)⁸ و ما صاحبها من تدهور المداهيل و القدرة الشرائية مع تفاقم الأوضاع الأمنية للبلد.

- المرحلة الثالثة: 2001-2011: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: خلال هذه المرحلة، عرفت معدلات البطالة انخفاضاً مستمراً بفضل مختلف البرامج الإصلاحية التي أعادت بعث الاستثمارات العمومية و الأجنبية و تشجيع المبادرات الخاصة و هذا بفضل الوضعية المالية المريحة نتيجة لارتفاع عوائد البترول الذي سمح بتراجع معدل البطالة من 29.5% سنة 2001 إلى 10% سنة 2010. فالوضعية المالية الجديدة خلال هذه الفترة سمح للحكومة بتبني برنامجين اقتصاديين مهمين في إطار إصلاحاتها الاقتصادية: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): والذي خصص له مبلغ 524.7 مليار دج أين تم إنشاء 728000 منصب و برنامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009): والذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج: حيث كانت أولويته مكافحة البطالة أين كان الهدف المسطر هو خلق 626380 منصب عمل دائم، 186850 منصب شغل غير دائم.

في الأخير، لقد عرفت معدلات البطالة في الجزائر تراجعاً مستمراً: أين كان المتوسط 23.66% خلال الفترة 1986-2000 إلى 16.54% في المتوسط في الفترة 2001-2010 و استقراره في حدود 10%

خلال السنوات الأخيرة. إلا انه و رغم هذا التحسن خاصة في السنوات الأخيرة، يبقى معدل البطالة مرتفعا اذا ما قورن مع المتوسط العالمي البالغ 5.7% وكذا مع إمكانيات و موارد الدولة.

2.I خصائص البطالة في الجزائر: تتميز ظاهرة البطالة في الجزائر بعدة سمات نوجزها في النقاط التالية:

- تمس بشكل أساسي فئة الشباب: فمثلا في سنة 2000، 78% من البطالين يقل سنهم عن 30 سنة. نفس الفئة بنسبة 80% سنة 2006، نسبة 73.4% عام 2009 و 70% عام 2010 علما انه في نفس السنة فئة الشباب البالغين 16 و 25 سنة مثلت نسبة 21.5% في نفس السنة.

- تصيب البطالة أكثر فأكثر الفئة المتعلمة و الحاملة للشهادات العليا: و التي تجد صعوبات في الإدماج المهني حيث 67% من البطالين يطلبون العمل لأول مرة حيث أظهرت إحصاءات سنة 2010 أن نسبة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في التخصصات الأدبية بلغت حوالي 27,3% ونسبة 28,7% في تخصصات العلوم الإنسانية والتجارية والحقوق " بينما كانت لا تتعدى نسبة" البطالين الجامعيين إلى إجمالي البطالين 0,6% سنة 1985، ونسبة 5,8% سنة 1997 حيث بدأت بطالة الجامعيين بالظهور بنسبة كبيرة سنة 1996⁹ و هذا ما يشير إلى وجود خلل هيكلي في العلاقة بين النظام التعليمي و سوق العمل في الجزائر كما تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد و رسم سياسات التنمية الاقتصادية¹⁰.

- في نفس السياق، العديد من البطالين لا يتمتعون بالخبرة والمؤهلات: 70% من طلبات التشغيل المسجلة في السداسي الأول من سنة 2011 لا تستجيب " لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية وأن 320000 شابت متنصبيهم خلال نفس الفترة في إطارها مجال تشغيل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل 40% منهم جامعيون و 30% لهم مستوى ثانوي أو التكوين المهني و 30% بدون أي تكوين ولا تأهيل"¹¹.

- عدم توازن التوزيع الجغرافي للبطالين: حيث يمكن تقسيمهم على تجمعين رئيسيين: حضري وريفي: فعادة ما تعرف المناطق الحضرية حجم بطالة أكبر من المناطق الريفية نظرا لاختلال الكثافة السكانية من جهة و تفاوت فرص العمل من جهة أخرى فمثلا توفر المناطق الريفية فرص كبيرة للعمل في النشاطات الزراعية و الحرفية.

- تفاوت نسب البطالة حسب الجنس: أين ترتفع البطالة لدى الإناث بشكل معتبر مقارنة بالذكور و هذا بشكل متزايد فمثلا نسبة الارتفاع كانت 11.38% سنة 2000 و 25.75% سنة 2008. يمكن تفسير هذا الاختلال أولا بعادات و تقاليد المجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة و كذا محدودية الوظائف التي يمكن أن تشغلها المرأة مقارنة بالرجل.

- طول عمر البطالة لدى الفرد الواحد: حيث انتقلت من 24 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996 و 30 شهرا سنة 1998¹². في نفس السياق، تشير إحصائيات سنة 2010 أن 35.6% من

البطالين يبحثون عن العمل لمدة تقل عن السنة، بينما الأغلبية العظمى من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تفوق السنتين: هذه الحالة تؤثر سلبا على معارف ومؤهلات الفردو حتى فرص إيجاد منصب شغل.

- انتشار ظاهرة البطالة الجزئية: خاصة مع تطبيق سياسة عقود ما قبل التشغيل و مناصب العمل المؤقتة.

II. سياسات القضاء على البطالة في الجزائر

شهدت معدلات البطالة في الجزائر انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بفضل تبني عدة سياسات و اتخاذ عدة إجراءات خاصة منذ عام 1999 حيث اتجهت الدولة لصياغة برامج استثمارية لتحسين أداءها الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط تمثلت أساسا في برنامجي الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي.

II.1 الأجهزة المخصصة لدعم العمل المأجور: نذكر أهمها كما يلي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): تعتبر من أولى الهيئات العمومية لدعم التشغيل حيث انشأت سنة 1990 لكن سنة 2004 هي التي عرفت تعزيزا في نشاطها بفضل القانون 90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل حيث أن دورها الرئيسي هو تنظيم سوق العمل عن طريق تسيير العرض (أصحاب العمل و المؤسسات الاقتصادية) و الطلب (أي فئة البطالين). عرفت هذه الوكالة تطورا ملحوظا فاستحدثت مناصب شغل للمتعاملين الاقتصاديين . حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 وإلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009¹³ و هذا بفضل مختلف الوكالات المحلية التي تقوم باستقبال و توجيه طلبات العمل من جهة، و تلقي عروض العمل من جهة أخرى. منذ سنة 1998، أسندت لهذه الوكالة وظيفة تسيير برامج عقود ما قبل التشغيل.

- برامج عقود ما قبل التشغيل: انطلق هذا البرنامج في 1998 و يهتم بإدماج الشباب في الإدارات العمومية و المؤسسات الاقتصادية. تبعا لهذه البرامج، تم سنة 2008 استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني موجه للشباب طالي العمل لأول مرة و بدون خبرة مهنية أين تساهم الدولة في تكلفة اجر المنصب لمدة ثلاث سنوات. تحتوي هذه البرامج على ثلاث أنواع من العقود :

- عقود إدماج حاملي الشهادات العليا و التقنيين السامين و خريجي المعاهد الوطنية (CID)
- عقود إدماج الحاصلين على تكوين مهني و خريجي التعليم الثانوي (CIP)
- عقود إدماج عديمي المستوى و التكوين (CIF)

بلغ عدد المستفيدين من هذه العقود ما يقارب 59781 شاب سنة 2004 حيث تضاعف عدد المستفيدين خلال الفترة 2000-2005 ثلاث مرات من 32323 إلى 103617 شاب ليصل العدد إلى 666810 شاب سنة 2011¹⁴.

تجدر الإشارة أن تشغيل الشباب في إطار هذه البرامج لا يخضع الى الأحكام التشريعية و التنظيمية للعمل انما يقتصر بين التكوين و الادمج ذات الطابع المؤقت و هذا ما عزز ظهور البطالة الجزئية في الجزائر.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل :

- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ECIL) (1990): الذي يهدف إلى إدماج الشباب بواسطة خلق مناصب شغل مؤقتة عن طريق الجماعات المحلية.
 - برنامج الإدماج المهني للشباب (1991)
 - برنامج الأشغ العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة .
- التي كانت نتائجها لاترقى إلى المستوى المطلوب. فمثلا هذا الأخير لم يستفد منه إلا 8.32% من مناصب عمل دائمة سنة 2004¹⁵.

- وكالة التنمية الاجتماعية (DAS): انشأت عام 1996 من اجل الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة و الهشة من خلال تقديم قروض مصغرة لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش عن طريق تمويل بعض الأنشطة والمهن لتشجيع العمل الحر، تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية من خلال توفير العتاد و المواد الأولية اللازمة.

II.2 الأجهزة المخصصة لدعم العمل عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة: سنخص بالذكر أهم ثلاث هيئات في هذا المجال و هي ANSEJ، ANGEM، CNAC التي لوحدها ساهمت بـ 15% من مناصب العمل الجديدة خلال الفترة 2009-2014¹⁶.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): انشأ في 06 جويلية 1994 حيث كان في البداية يهدف إلى حماية و تعويض العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة للتسريحات الجماعية التي عرفها القطاع الاقتصادي آنذاك. ثم ابتداء من سنة 1998 هدف الصندوق إلى إعادة إدماج البطالين و مساعدة المؤسسات التي تعاني صعوبات في ذلك. بعدها، منذ سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يهدف إلى دعم إنشاء مؤسسات من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة.

- بالنسبة للتعويض عن البطالة: استفاد منه في الجمل إلى غاية أوت 2005 حوالي 198186 بطالا خاصة خلال الفترة 1996-1999 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات التعديل الهيكلي¹⁷.

- بالنسبة إلى إعادة الإدماج: منذ سنة 1999 عرف عدد البطالين المستفيدين تراجعا كبيرا حيث تم تسجيل حوالي 300 حالة فقط سنة 2005 ما دفع بإعادة توجيه الصندوق نحو أهداف جديدة تعمل على مساعدة البطالين في البحث عن شغل أو استحداث منصب عمل خاص بهم عن طريق تعزيز قدراتهم و مؤهلاتهم من خلال تقديم دورات تكوينية قصيرة المدى (3 شهور عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقد مع الصندوق.

وقد سجل قبل " حلول سنة 2004 استفادة حوالي 11583 بطال من التكوين في تقنيات البحث عن الشغل و 2311 شخصا في المرافقة في استحداث المؤسسات المصغرة¹⁸.

- بالنسبة لدعم إنشاء المؤسسات الخاصة: يساهم الصندوق بنسبة 28-29% من قيمة الاستثمار الذي يجب أن لا تتعدى تكلفته 10000000 دج أين سيساهم المستفيد بـ 1-2% و البنك بنسبة 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط كما يمكن منح قرض بدون فائدة بمقدار 500000 دج موجه لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات حرفية أو بقيمة 1000000 دج موجه للتكفل بإيجار مكاتب جماعية مع الاستفادة من تأجيل لمدة 3 سنوات لتسديد القرض الأصلي و تأجيل سنة لدفع الفوائد.

النتائج المحققة في هذا الإطار تبقى غير مرضية بالنسبة لعدد الطلبات حيث تشير معطيات سنة 2012 إلى إنشاء 34 801 مؤسسة مصغرة حققت 87 000 منصب عمل بمعدل 2.67 عامل لكل مؤسسة مع ارتفاع بنسبة 88% مقارنة بسنة 2011 (18490 مؤسسة) مع المصادقة على 47% من الطلبات في نفس السنة¹⁹.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): انشأت سنة 2004 لتسيير القروض المصغرة الموجهة للأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر و البطالين الذين يفوق سنهم 18 سنة عن طريق المساهمة في:

- 28-29% من تكلفة المشاريع التي لا تتجاوز 10000000 دج لاقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازم لاستحداث أنشطة ربحية.
- 100% من التكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز قيمتها 100000 دج (250000 دج في ولايات الجنوب).

بالنسبة لنتائج هذه الوكالة، سجلت 400 قرض حتى 2005 ثم ارتفع العدد إلى 451608 نهاية 2012 نجم عنها خلق 680 000 منصب عمل بمعدل 1.5 عامل لكل مشروع حيث 56% منها أنشأت سنة 2011²⁰.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): انشأت سنة 1996 بهدف تمويل، تكوين، مرافقة و متابعة الشباب البطالين بين 19-35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير عندما يولد المشروع ثلاث

مناصب شغل) من اجل استحداث مؤسسات مصغرة عن طريق قروض بدون فائدة من الوكالة يصل إلى 28-29% من تكلفة المشروع الذي لا يتجاوز 10000000 دج و الباقي إما بمساهمة صاحب المشروع (حالة التمويل الثنائي) أو البنك بنسبة 70% (صيغة التمويل الثلاثي) بمنح قروض مخفضة الفوائد أين يلتزم الصندوق الوطني لدعم وتنشغيل الشباب (FNEEJ) بضمان هذه القروض و فوائدها باعتماد نظام جبائي تدريجي مع فترة 3 سنوات من الإعفاء. هذا بالإضافة إلى قروض أخرى إضافية وفق نفس طريقة عمل الـ CNAC و الـ ANGEM إلا أن هذه الوكالة تعتبر الجهاز الريادي لمكافحة البطالة حيث يلجأ إليه البطالون دون غيره. حسب دراستنا السابقة 13.3% فقط من المقاولين من يلجأ إلى هيئات دعم أخرى قبل الانساج و 40% يجهلون وجود هيئات دعم أخرى، 12.30% يرون أن ما تقدمه الانساج كاف أو انه يصعب الوصول إلى الهيئات الأخرى هذا رغم أنها جميعا تقدم نفس الخدمات بنفس طريقة العمل تقريبا خاصة منذ 2011²¹.

بالنسبة إلى النتائج المحققة، استطاعت هذه الوكالة خلق أكثر من 333 000 مؤسسة مصغرة عند نهاية سنة 2014 بالإضافة إلى 60 000 وحدة جديدة سنة 2015 نتج عنها أكثر من 770 000 منصب عمل أغلبها في قطاع الخدمات بمعدل 2-3 عمال و مستوى الاستثمار الذي يفوق 5 ملايين لا يمثل إلا نسبة 14% من مجموع القروض الممنوحة إلى غاية نهاية سنة 2013²².

علما انه 70% من المؤسسات المصغرة تم إنشاؤها بعد سنة 2007 و في عام 2012 فقط تم إنشاء 23% من المؤسسات المسجلة إلى غاية 2013. حيث عرفت عدد المؤسسات تطورا متسارعا بزيادة 96% بين 2008-2009 و بـ 89% بين 2010-2011 رغم انخفاضها بـ 54% بين 2012-2013 و يعود هذا إلى تشبع بعض القطاعات خاصة في مجال الخدمات. بنفس الطريقة، عرفت مناصب العمل المستحدثة ارتفاع بـ 84% عام 2009 و 54% عام 2010 ثم انخفاضا بـ 26% عام 2013.

لقد أعطت مختلف هذه الآليات نتائج طيبة للتخفيف من وطأة البطالة و الحد من ارتفاع معدلات البطالة السافرة خاصة فيما يتعلق بتشجيع المبادرات الخاصة حيث أن القطاع الخاص خلال الفترة 2001-2005 استطاع خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل²³. هذا النجاح اظهر للدولة جليا أهمية دعم و ترقية المقاولاتية ليس فقط للقضاء على البطالة و لكن أيضا لمساهمتها في خلق الثروات و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية للبلد و هذا ما يفسر توجه السياسات و البرامج الاقتصادية نحو تطوير المقاولاتية.

III. أسباب التوجه الحديث نحو المقاولاتية في الجزائر

اتجهت الجزائر إلى دعم المقاولاتية و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و إعطائها الأولوية بعد أن كانت سابقا شبه مغيبية و هذا كنتيجة حتمية للظروف الاقتصادية

التي مرت بها الجزائر أين لم يعد بإمكان المؤسسات العمومية و القطاعات التقليدية كالزراعة، الصناعات الثقيلة، برامج التوظيف الحكومية قادرة على خلق مزيد من مناصب العمل أو من القيمة المضافة.

1.III تعريف المقاولاتية: يعترف الاختصاصيون انه لا يوجد تعريف موحد للمقاولاتية نظرا لتعدد الظاهرة و تشعب أبعادها. فمن الباحثين من يعرف الظاهرة بالتركيز على المنظمة الجديدة كما يشير إليه T. Verstreat: المقاولاتية هي ظاهرة تضم فردا و منظمة: كل واحد منهما يعرف نسبة إلى الآخر، حيث تشير المقاولاتية إلى علاقة تكافلية بين المقاول و منظمته، فالمقاول (الفرد) يهيكل و يسير و يستغل محيطه لغاياته الاجتماعية و الاقتصادية. أما المنظمة فهي الوحدة الناتجة عن مسار التنظيم و هيكله الموارد المالية، المادية و البشرية²⁴.

من جهة أخرى، اهتم بعض الباحثين بتعريف المقاولاتية من خلال المقاول و دوافعه فحسب Yvon Gass: "المقاولاتية هي اعتماد و تسيير الموارد البشرية و المادية بهدف إنشاء، تطوير و تجسيد حلول تسمح بتغطية حاجات الأفراد، فالمقاول يندمج في عملية تنظيم الموارد اللازمة لإطلاق ثم المحافظة على نشاط مؤسسته التي تأتي كاستجابة لتغطية و سد حاجاته"²⁵.

من جانب آخر، يركز حاليا الباحثون اهتمامهم حول آليات الدعم و المرافقة لتسهيل الأداء المقاولاتي و تشجيع روح المقاولاتية و كذا تطوير كفاءات المقاول. حيث يعرف FILION المقاولاتية بـ: "الميدان الذي يدرس ممارسات المقاولين: نشاطاتهم، خصائصهم، الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لسلوكهم و كذا طرق الدعم المخصصة لهم من اجل تسهيل النشاط المقاولاتي"²⁶.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف ان المقاولاتية هي ظاهرة اقتصادية و اجتماعية تدور عموما حول المحاور التالية: المقاول، إنشاء مؤسسة، المحيط المقاولاتي و كذا روح المقاولاتية.

2.III أشكال المقاولاتية: لا تنطوي ظاهرة المقاولاتية على خلق مؤسسة جديدة فحسب و إنما تشمل أشكالا أخرى عديدة لا تقل أهمية عن الأولى. ارتأينا أن نقسمها وفق المعايير التالية:

- حسب طبيعة المنظمة: يمكن أن تكون:

- خلق مؤسسة جديدة تماما *création ex-nihilo*: حسب Hernandez²⁷ نقصد بخلق مؤسسة جديدة تماما تشكيل و تفعيل موارد إنتاج جديدة من طرف شخص من اجل إنشاء مؤسسة جديدة مستقلة دون الاستناد على أي بنية سابقة. و لعل المؤسسات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة هي الأكثر شيوعا بفضل ما تتميز به من مرونة في هيكلتها و تسييرها.

- إعادة هيكله مؤسسة و بعث نشاطها *reprise d'entreprise*: هذا الشكل يظهر كخيار امثل لاستمرارية نشاط المؤسسة و بقاء عمالها و لو مع مقاولين جدد، خاصة إذا نظرنا إلى ارتفاع معدل "وفيات" المؤسسات الجديدة فمثلا في فرنسا يرتفع هذا المعدل الى نسبة 50% خلال السنوات الخمس

الأولى فقط²⁸. يختلف هذا الشكل عن سابقه بوجود بنية سابقة يستند عليها المقاول الجديد لإعادة بعث نشاط المؤسسة.

• المقاول الداخلي و الخارجية *etexternalisationIntrapreneuriat*: كالمؤسسات التي تنشأ في إطار عقود الامتياز (franchise) التي قد تمنح إلى العمال (المقاولاتية الداخلية)²⁹ و التي تعتبر كإستراتيجية تسييرية تنتهجها بعض المؤسسات الكبيرة حيث تساعد بعض عمالها على إنشاء مشاريع ذات طابع ابتكاري مستقلة عن المؤسسة الأم. او تمنح الي مقاولين خارجيين عن المؤسسة الأم (المقاولاتية الخارجية)³⁰ و هذا عندما تريد المؤسسة الأم التركيز على نشاطها الرئيسي و تفويض الأنشطة الثانوية إلى مقاولين خارجيين كالمقاول من الباطن من اجل التقليل من التكاليف و التحكم الجيد في الميزانية و الاستخدام الأمثل لليد العاملة.

- حسب حجم المؤسسة: يمكن أن نميز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات المصغرة و العمل الحر.
- حسب الهدف من الإنشاء: يمكن أن نقسمها إلى مؤسسات ربحية و مؤسسات غير ربحية و هي مؤسسات تهدف إلى التكافل و التضامن بين أفراد المجتمع خاصة الفئات الهشة و هو ما يعرف بالمقاولاتية الاجتماعية.
- حسب درجة الإبداع: حسب هذا المعيار، يمكن تمييز عدة أشكال من المؤسسات انطلاقا من المؤسسات التقليدية التي تفتقر إلى الإبداع و الابتكار وصولا إلى المؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيات المتطورة.
- حسب طبيعة المقاول: نتحدث حسب هذا المعيار عن مقاولات نسائية، مقاولات عائلية، مقاولات شبانية، مقاولات جماعية... الخ.

3.III أهمية المقاولاتية: بجانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فهي تعتبر السلاح الأكثر فعالية لمعالجة البطالة و كذا خلق الثروات و تنشيط النسيج الاقتصادي:

- توفير مناصب الشغل: تظهر الدراسات أن المشاريع المقاولاتية قادرة على توفير مناصب شغل أكبر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأسمال مستثمرة³¹. حيث تتميز أنها مشروعات كثيفة العمالة لصغر رأس المال المتاح ما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، بالإضافة إلى نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية. و عادة ما يهتم المقاول بتوظيف الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة. تستوعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين 60-80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي)، 40 % في المغرب و 75 % في مصر.

في الجزائر، خلال السنوات الأخيرة و بفضل خلق أكثر من 60000 مؤسسة مصغرة، صغيرة و متوسطة، تم استحداث أزيد من 1.2 مليون منصب شغل مما ساهم فعلا في انخفاض معدلات البطالة حيث ارتفع عدد مناصب العمل المستحدثة من 766678 في 2004 إلى 1298253 في 2007 إلى 1605329 في 2009 مما يعني ارتفاعا بنسبة 109 % بين سنتي 2004 - 2009. أي أن هذا القطاع يشغل 77.6 % من مجموع الوظائف حسب إحصائيات سنة 2009³². في نهاية 2012، المجموع المتراكم للوظائف التي استحدثتها هذه المؤسسات هو 1800742 وحدة بارتفاع 7.44 % مقارنة بسنة 2011³³. هذه الأرقام توضح فعلا مساهمة و أهمية قطاع المقاولاتية الخاصة عكس المؤسسات العمومية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: توزيع مناصب العمل بين 2003-2009

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عددالعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	550386	592758	888829	977942	1064983	133073	1363444
الحرفيين	-	173920	192744	2013044	233044	-	241885
عددالعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	-	71826	76283	61661	57146	-	51635

المصدر: النشرة الاحصائية رقم 16 لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2009.

- المساهمة في النمو الاقتصادي: رغم انه لا توجد دراسات توضح بشكل مباشر علاقة النشاط المقاولاتي و النمو الاقتصادي إلا انه لا يمكن إهمال أن المقاولاتية تساهم في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي³⁴ فبالإضافة لمساهمتها في الحد من البطالة فهي تساهم في استغلال الموارد و الاستخدام الأمثل للكفاءات و خلق التنوع و التكامل الاقتصادي و أيضا خلق القيمة المضافة.

الجدول رقم 3: تطور نسب مساهمة المقاولات الخاصة الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة و الناتج المحلي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة المضافة	85,35	84,68	85,06	85,53	85,90	86,63	87,64
الناتج المحلي الخام	76,4	76,9	77,1	78,2	78,41	79,56	80,80

المصدر: فريدة مرزوق: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة التنافسية في الجزائر، 2009

• بالنسبة للقيمة المضافة: مساهمة المقاولاتية في خلق القيمة المضافة (خارج المحروقات) في ارتفاع مستمر حيث كان يمثل سنة 1994 نسبة 46.5 % بقيمة 1178 مليار دينار و منذ 1998 أصبحت مساهمة القطاع الخاص تتجاوز مساهمة القطاع العمومي و هي في حدود 85 % في المتوسط.

• بالنسبة للنتائج المحلي الخام: عرفت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام فترتين: قبل 1990 و بعد 1990. ففي الفترة الأولى كانت مساهمة القطاع العمومي أكبر من القطاع الخاص ثم انعكست الأمور بعد سنة 1990³⁵ و أصبحت في تزايد مستمر.

• بالنسبة للتصدير: حسب OCDE تمثل المشاريع المقاولاتية نسبة 25-35 % من مجموع صادرات المنتجات المصنعة ما يمثل 4-5 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، 70 % من صادرات الولايات المتحدة، 12 % في دول آسيا و 55 % في تونس (إحصائيات 2001)³⁶ بينما في الجزائر، لم تعرف بعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها نحو التصدير بحكم غياب الرؤية الإستراتيجية و الكفاءة اللازمة لذلك فالجزائر تحتل المرتبة 20 إفريقيا في هذا المجال.

- **المساهمة في التنمية المحلية:** تعتبر المقاولات الصغيرة و المتوسطة أفضل سبيل لتحقيق التنمية المحلية لما تتميز به من مرونة و سهولة في التكيف مع محيطها و الاستجابة لاحتياجات كل منطقة و استغلال إمكاناتها و خصائصها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي الذي تفتقده الجزائر أين لا تحظى كل المناطق بنفس التوزيع حيث تتركز 60,3% من المؤسسات في المناطق الشمالية، 30 % في مناطق الهضاب العليا و 9,76% في مناطق الجنوب³⁷: يعود هذا الاختلال إلى توفر كل منطقة على البنية التحتية و اليد العاملة المؤهلة.

- **دعم النسيج الاقتصادي و تحقيق التكامل:** و هذا من خلال دعم العلاقات و الخدمات بين المؤسسات الكبرى، الصغيرة و المتوسطة التي تشكل النسيج الاقتصادي لبلد معين و هذا من خلال تصنيع منتجات أو تقديم خدمات تكون مكتملة لإنتاج و خدمات مؤسسات أخرى (عادة ما تكون كبرى) و هذا ما يعرف بالمقاوله من الباطن (la sous-traitance) مما سيرفع من مستوى جودة، إنتاجية و مردودية المؤسسات الكبرى بفضل التحكم في التكاليف و التخصص في الإنتاج الذي تتميز به المؤسسات المقاوله فهي تعتبر كمصدر لتغذية المؤسسات الكبرى فمثلا تتعامل شركة "جنرال موتورز" مع أكثر من 30000 موردا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتعامل شركة "رونو" الفرنسية مع أكثر من 50000 موردا من هذه المؤسسات.

- **الاقتصاد غير الرسمي:** يتشكل الاقتصاد غير الرسمي عادة من قطاع المؤسسات المصغرة و الصغيرة التي لديها فرص تنمية ممكنة إذا تم تطويرها و إدماجها في السوق الرسمي. في الجزائر، يشكل الاقتصاد الموازي 35 % من الاقتصاد الوطني حيث يوجد من بين كل 5 عمال عامل واحد في القطاع الموازي³⁸

فدعم المقاولاتية في هذا الاتجاه يمكن أن يكون فرصة جيدة لدعم الخزينة العمومية و دعم خلق فرص العمل.

- **المساهمة في الإبداع، الابتكار و نقل التكنولوجيا:** تتفوق المقاولات الصغيرة و المتوسطة على المؤسسات الكبرى كمصدر من مصادر الإبداع حيث أظهرت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مردودية دولار واحد مستثمر في البحث و التطوير في مشروع مقاولاتي أكبر بـ **24** مرة من دولار مستثمر في مؤسسة كبرى³⁹. تمثل المؤسسات الإبداعية ما بين **30-60 %** من مجموع المؤسسات في دول OCDE. هذا التميز يعود أولا لصفات المقاول من روح الإبداع، التغيير، المبادرة و المخاطرة من جهة، و من جهة أخرى، طبيعة إدارة و هيكلية المؤسسات المقاولاتية التي تتميز بالمرونة و سرعة التكيف مع المحيط و بالتالي الاستجابة لمتطلبات السوق.

4.III تطور المقاولاتية في الجزائر: ظهرت المقاولاتية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي⁴⁰ باعتبارها وعاء أساسي للتشغيل و خلق الثروات. عرفت المقاولاتية تطورا متزايدا بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خاصة منذ **1989** التي عرفت إصلاح الإطار التنظيمي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تضاعفت عدد مناصب الشغل مرتين بين سنتي **2000** و **2006** من **634375** إلى **1252707** منصب⁴¹.

يمكن أن نميز ثلاث مراحل أساسية لتطور المقاولاتية في الجزائر:

- **خلال سنوات الثمانينات:** في هذه المرحلة كانت الدولة هي المقاول الأساسي⁴² بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المبادرات الخاصة فقد كانت مهمشة نظرا لتسقيف مستوى الاستثمار الخاص الذي اقتصر على نشاطات محددة (التحويل و التوزيع)، تحديده مستوى القروض البنكية التي لا يمكن ان تتجاوز **30 %** من حجم الاستثمار، منع حيازة عدة استثمارات من طرف شخص واحد... الخ⁴³.

- **خلال سنوات التسعينات:** شهدت هذه المرحلة أولى الإصلاحات من اجل إعادة التوازن الاقتصادي و المالي أين أبدت الدولة استعدادها لتسهيل و مرافقة المبادرات الخاصة ، هذه الأخيرة كانت تمثل الحل الوحيد لخلق مناصب الشغل و الثروة⁴⁴. و عليه، تم استحداث سلسلة من القوانين و الأنظمة التي تمثل الإطار القانوني الجديد للاقتصاد الوطني، نذكر على سبيل المثال قانون ترقية الاستثمار في **1993** أين تظهر المعطيات أن **75 %** من المؤسسات الصغيرة المحصاة في **2005** أنشأت بعد هذا القانون.

- **خلال سنوات الألفينيات:** موازاة مع النتائج الجيدة التي حققتها الإصلاحات السابقة، قامت الدولة بتمديد مختلف القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة. نتيجة لذلك، عرفت هذه المؤسسات انتشارا كبيرا فالإحصائيات تشير انه أكثر من نصف هذه

المؤسسات أنشئت خلال الفترة 2001-2007⁴⁵ بينما المؤسسات العمومية عرفت انخفاضاً مستمراً (بسبب سياسات الخصوصية أساساً) وهذا بفضل تسهيل الإجراءات الإدارية، انخفاض تكاليف الرسوم الجبائية، إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية، المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار... الخ.

- **حاليا:** إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة أصبحت تحتل المكانة الأولى في مسار تطور الاقتصاد الوطني و مختلف سياسات التنمية و هذا ما تعكسه الأرقام الموضحة في الجدول الموالي اين نلاحظ أن عدد المقاولات في تطور مستمر أين تضاعف حوالي 5 مرات بين 1990 و 2012 حيث انتقل من 120000 وحدة الى 711275 بمتوسط نمو 8-9 % إلى غاية سنة 2008 التي عرفت قفزة نوعية في عدد المؤسسات الجديدة بفضل دعم إمكانات و تعزيز ديناميكية أجهزة الدعم و المرافقة.

الجدول رقم 4 : تطور حجم المشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة 2001 و 2012

السنوات	2001	2012	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الخاص	17989	18955	20794	22544	24584	26980	29394	39201	40815	60673	---	---
الحرفيين	---	---	79 850	86 732	96 072	10622	116 34	126 88	162 08	---	---	---
المجموع	---	---	28779	31218	34191	37602	41029	51890	57024	61795	65873	71127
نسبة التغير %	---	---	---	8.47	9.52	9.98	9.11	26.47	9.89	8.37	6.60	7.98

المصدر: مديرية النظم المعلوماتية و الإحصائيات، وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و

ترقية الاستثمارات

عرفت المشاريع المقاولاتية ديناميكية متسارعة في السنوات الأخيرة تميزت بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل 99.7 % من مجموع المؤسسات الجزائرية حيث أن المصغرة منها (التي تضم على الأكثر 9 مستخدمين) تمثل 97 % منها⁴⁶ بمعدل 3 مستخدمين فقط⁴⁷.
- بالإضافة إلى هذه المعطيات الرسمية، يجب الإشارة إلى القطاع غير الرسمي فحسب الأكاديميين فان غياب الإطار القانوني للمؤسسة لا يعني غياب النشاط المقاولاتي⁴⁸ خاصة أن هذا النشاط الموازي ظهر كطوق نجاة للاستمرارية في سوق عمل متأزم أين ارتكز على النشاطات و القطاعات ذات مخاطرة ضعيفة

و رأس مال صغير (كالنقل، الإطعام السريع، الحلاقة... الخ). هذا التوجه يعيق تطور المشاريع المقاولاتية ذات المردودية التي تعتبر كمصدر للإبداع و الابتكار. يظهر جليا أهمية المقاولاتية في القضاء على البطالة كما لا يمكن إهمال دورها من الناحية الاجتماعية و النفسية على الفرد. هذا ما يدعونا إلى دراسة أفاق ترقية المقاولاتية في بلادنا لتقدمها كأفضل حل للقضاء على البطالة.

IV. أفاق النهوض بالمقاولاتية كحل فعلي للقضاء على البطالة في الجزائر

حاليا، تحتل المقاولاتية اهتماما بالغاً لدى السلطات العمومية في الجزائر.

1.IV آليات ترقية المقاولاتية في الجزائر: نادرا ما يتم تجسيد المشاريع المقاولاتية دون وجود دعم مما ألزم

الجزائر إلى وضع آليات مختلفة لدعم المقاولاتية في محاور عدة نوجزها فيما يلي:

- **الإجراءات المتعلقة بالحماية:** لقد انخفضت الاقتطاعات الجبائية من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية: الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات خارج المناطق المدعمة و الثاني: النظام الخاص بالمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

- **الدعم المالي:** يعتبر أهم آلية للدعم حيث في غيابه تبدو باقي الآليات بدون اثر لان التمويل هو أول حاجز لإنشاء مؤسسة. تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من اجل تعويض تقاعس القطاع البنكي في تحمل مخاطر تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية:

• إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR) حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية وكذا ضمان **10-80%** من قيمة القروض.

• المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم و المرافقة على غرار ANSEJ، CNAC، ANGEM التي تمول **28-29%** من مبلغ الاستثمار.

• بالنسبة للقروض المصغرة، تهتم ANGEM بتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل أو الدخل المحدود و غير المنتظم من اجل إدماجها في النشاطات الاقتصادية و حتى المنزلية منها.

• بالنسبة لرأس المال المخاطرة: يعتبر هذا النشاط جديد (منذ **2006** فقط) من خلال إنشاء أربع صناديق عمومية على رأسها الصندوق الوطني للاستثمار (FNI سنة **2009**) الذي يتواجد في كل ولاية من اجل المساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نسبة قد تصل إلى **49%**.

- **الإجراءات المتعلقة بالتكوين و تعليم المقاولاتية:** رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة و روح المقاول، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين، تكوين المقاولين المستقبليين و كذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن و قيم⁴⁹ إلا أن هذا المجال لم يثر اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا. فمنظومة

التعليم في الجزائر (من الأساسي إلى الثانوي) تحمل مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية. أما بالنسبة للتعليم العالي فهناك بعض التجارب المستحدثة كتجربة جامعة منتوري في قسنطينة التي تقدم تكوين في الليسانس المهني في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات و كذا إنشاءها لأول دار للمقاول و هذا بالتعاون مع جمعيات أجنبية و وكالة الاونساج. تبقى هذه التجارب ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات هي أفضل مكان للإبداع و الابتكار و هي همزة وصل بين المجال الأكاديمي و المجال الاقتصادي. من جهة أخرى يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز و معاهد التكوين المهني من أجل تكملة المهارات التقنية بالأسس المعرفية و النظرية لإنشاء المؤسسات.

- **الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم و المرافقة:** دائما ما تظهر المرافقة كعامل نجاح للمشاريع⁵⁰ حيث تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد (هيئة المرافقة) التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي. لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي. نذكر منها (إضافة إلى المذكورة سابقا ANSEJ, ANGEM, CNAC) **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI):** التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 دولار. خلال الفترة 2002-2011، تم خلق 754 452 منصب شغل من خلال 71 185 مشروع حيث 70 % سجلت في قطاع الخدمات، 10.74 % في قطاع الصناعة و 2.54 % في قطاع الزراعة. من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية و الصناعية⁵¹.

مع أن مضمون هذه الإجراءات يبدو مشجعا و واعدًا لترقية المقاولاتية في الجزائر و القضاء على البطالة إلا أن نجاحه في الواقع منوط بمدى جدية تطبيقه بعيدا عن البيروقراطية و بطئ و ثقل الإجراءات الإدارية ومدى فعالية كل الأطراف المعنية.

2.IV عراقيل تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر: رغم مجهودات الدولة لترقية ودعم المقاولاتية إلا أن هذه الظاهرة لم تحقق المرجو منها بعد نظرا لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الأمد تأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي. نذكر أهم هذه العراقيل في النقاط التالية:

- **طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني:** تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة و انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي و ضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي و كذا ضعف التسيير الاستراتيجي المؤسسة.

- **الثقافة، التعليم و التكوين:** في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة،

الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب⁵². من جهة أخرى، نظام التربية و التعليم لم يوفر تكويننا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا رغم كون مؤسسات التعليم و التكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات و معارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكاره ناجحة و هذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

- **الإبداع و الابتكار:** غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية و تطور البحوث العلمية. لكن، على الرغم انه يبدو أن الجزائر تولى أهمية كبيرة للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث و التطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية و تسويقها خاصة في مجال رأس المال المخاطرة و الهندسة التسويقية للبحوث العلمية حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية (ANVREDET) التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار و الإبداع.

ضعف إلى ذلك، ضعف توفر المعلومات و المنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية، و هذا ما يفسر قلة الأصالة و الإبداع في المشاريع المقاولاتية التي اغلبها هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية، الخ) على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، والحرف، والإنتاج، وما إلى ذلك) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل ذلك هذا النوع من النشاطات.

- **ضعف مؤهلات المقاول:** خاصة فيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية، نمط التسيير، التنظيم و شبكة علاقات الأعمال ما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول. فكما تبينه دراسات GEM، تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات و المعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة. من جهة أخرى، هيمنة النشاطات المصغرة و الحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات⁵³ بالإضافة إلى نقص التكوين كما اشرنا إليه سابقا مما يجعل اغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، القيام بدراسة سوق ناجحة، إنجاز مخطط أعمال فعال يسمح بتشخيص توقعات، متطلبات و احتياجات السوق، دراسة المنافسة، اختيار الموردين و الموزعين، الدراسة التقنية الناجعة للمشروع... الخ. مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية و تقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

- **الصعوبات المالية:** يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي (البنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية و عدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبيا)⁵⁴. فحسب تقرير doing business للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على

القروض⁵⁵ حيث أن 80 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97 % منها هي مؤسسات عائلية⁵⁶. من جهة أخرى، لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال (Business Angel)... الخ.

- سياسة الدعم و تأثيراتها:

● اغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى. حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي فقط لدعمهم و إهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول خاصة فيما يتعلق بتطوير مهاراته و اكتساب السمات الشخصية التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.

● عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات، لمراقبة و تقييم الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات و الذي غالبا لا يكون مناسبا⁵⁷.

● مازالت تركز على المقاربات السياسية و الاجتماعية لحل مشكل البطالة أساسا⁵⁸ حيث لا تستجيب إلى متطلبات كل مقاول و احتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع (التي تقتصر حاليا على وثيقة واحدة تعتمد فقط على الفواتير الأولية التي يقدمها المقاول).

● اعتماد المقاربة السياسية و الاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم. هذه المقاربة وكدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني فاغلب هؤلاء يتطلعون إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بالزامية تسديد القروض و بالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية، دون تقديم جهود للتميز عن منافسيهم مما يجعل اغلب نشاطهم في مجال الخدمات و الحرف.

● الدور المحدود للمرافقين على مستوى اغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل، تكوين...، تقييم فكرة المشروع، انجاز مخطط الأعمال، متابعة المشروع... الخ.

- **مشكل العقار الصناعي:** يصعب الحصول على العقار في المناطق الصناعية بسبب غياب التوزيع العقلاي والتوازن الجهوي بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية و تعدد المتدخلين فيها؛

- **ثقل و طول الإجراءات الإدارية:** مازالت تعاني الجزائر من البيروقراطية بسبب تعدد الإجراءات الإدارية دون احترام أجال تطبيقها؛ حيث يظهر تقرير Doing Business لسنة 2014 إن إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب حيث يحتاج إلى معدل 25 يوما بينما المعدل في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA هو 19,8 يوم و في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE هو 5 أيام فقط حيث يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 أيام في إيطاليا و 5 أيام في كل من تونس و كندا. هذه العملية تستلزم 14 إجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا و المغرب 5

إجراءات و إجراء واحد فقط في كندا. من جهة أخرى، اقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) فهو يرتفع إلى نسبة 12,4% في الجزائر مقابل 9,5% في المغرب، 4,7% في تونس و تقريبا منعدمة في كل من فرنسا و كندا (0.9 % و 0.4 % على التوالي). في الأخير، فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لرأس مال المؤسسة (l'apport minimum du capital de l'entreprise) ، فان اقل نسبة في الجزائر هي 28.6 % بالنسبة إلى الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) مقابل 9.8 % في ايطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس، المغرب، فرنسا، كندا...الخ.

يهدف الحد من هذه العراقيل و العمل على ترقية المحيط الاقتصادي لدعم المقاولاتية، تهدف البرامج الاقتصادية الحالية للعمل على تذليل العقبات التي يواجهها خاصة البطالون الراغبون في تجسيد مشاريعهم بغية استحداث منصب شغل لهم و تحسين مستوى معيشتهم بالقضاء على البطالة. في هذا السياق يمكن ان نقدم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تشكل آفاقا جديدة لتطوير المقاولاتية في بلادنا و بالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

3.IV آفاق تطوير و ترقية المقاولاتية في الجزائر: إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم خلال مسار متعدد المراحل انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده و تطويره. و عليه، لا يجب أن يركز الدعم فقط على المرحلة الأولية للإنشاء و إنما ينبغي أن يؤثر أيضا على الخصائص الفردية للمقاول (إمكانياته، تصوراته، دوافعه)، الخصائص الجماعية أي تعزيز الثقافة المقاولاتية و أخيرا خصائص محيط المؤسسة (التمويل، التعليم، التكوين، هيئات الدعم) و البنية التحتية للاقتصاد.

يبدو أن سياسة الدعم الحالية غير كافية من اجل ديناميكية حقيقية للمقاولاتية في الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات التالية:

- فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام: يجب تطوير سياسة خاصة بالمقاولاتية مدمجة كعنصر استراتيجي في السياسة الاقتصادية للوطن و يتعلق الأمر ب:
 - تحسين مناخ الأعمال و الإطار القانوني الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي و على سلوك المقاولين من اجل تحقيق التوازن بين الرغبة في إنشاء المشروع و جدوى تحقيقه.
 - تبسيط، تسريع و تسهيل الإجراءات الإدارية و التقليل من تعدد العملاء الإداريين.
 - تحديد فرص الأعمال حسب كل قطاع اقتصادي و حسب كل منطقة من الوطن من اجل تنمية محلية خاضعة لخصوصيات كل قطاع و كل منطقة.
 - استحداث مقارنة تعتمد على خصائص و احتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع (النساء، الجامعيين، المتقاعدين، الموظفين...الخ).

- استحداث نظام إعلامي فعال لجمع، تحليل و نشر المعلومات الاقتصادية و تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- أخيراً، لابد من تطوير آليات لتقييم و متابعة كل تكاليف و نتائج الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لدعم المقاولاتية.
- فيما يتعلق بالمجال المالي: يتعلق هذا المحور خاصة بـ:
 - تنويع و توسيع مصادر التمويل بالاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأسمال المخاطرة، الصيرفة الإسلامية.
 - تسهيل الحصول على التمويل البنكي بتعزيز الثقة بين البنوك و المقاولين و تشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك.
 - إقامة شركات مع مؤسسات مالية أجنبية لتشجيع نقل المهارات و الخبرات.
- فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين و التعليم: هذا المحور يسمح أولاً بزيادة كثافة المشاريع المقاولاتية في المجتمع من خلال التوعية ثم ضمان كفاءة المقاول من خلال التكوين و أخيراً طرح المقاولاتية كخيار وظيفي من خلال التعليم.
- بالنسبة للتوعية: بهدف تعزيز الثقافة المقاولاتية على المدى الطويل يجب تعزيز الصفات و السلوكيات الايجابية للمقاول (كروح المقاولاتية، المبادرة، المسؤولية، المخاطرة، الإبداع و تقبل الفشل) بإشراك مختلف وسائل الإعلام، تشجيع تنظيم التظاهرات، المسابقات، المؤتمرات و المنتديات المتعلقة بالمقاولين.
- بالنسبة للتكوين: غالباً ما يتم تبرير فشل المقاول بضعف مهاراته و كفاءته. في هذا الصدد، من المهم إعداد و وضع نظام تكويني متخصص في مجال ريادة الأعمال على مستوى النظام التعليمي، المهني و هيئات الدعم و المرافقة:
- ü الاهتمام بالتكوين المتعلق بإعداد مخطط الأعمال و إعداد الدراسة الفنية و الاقتصادية للمشاريع التي من جهة تسهل الحصول على تمويل و من جهة أخرى تضمن نجاح المشروع.
- ü تنظيم برامج تكوينية متكيفة وفق احتياجات و خصائص كل فئة من المقاولين قبل و بعد إنشاء المشروع لتعزيز قدرات المقاول على التسيير الاستراتيجي، اغتنام فرص الأعمال، نقل التكنولوجيا، التفاوض مع الشركاء... الخ.
- ü الاهتمام بتكوين المكونين، حيث يمكن في هذا السياق أن تستفيد الجزائر من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال (ككندا).
- بالنسبة للتعليم: في هذا المجال:

- ü يجب تضمين تدريس المقاولاتية في كل مناهج التعليم الوطني، المهني و العالي في جميع التخصصات الاقتصادية، التقنية و الهندسية.
- ü تقوية العلاقات بين عالم التعليم و عالم الأعمال من خلال تفعيل نشاط دور المقاولاتية و الحاضنات و الحظائر التكنولوجية.
- ü إنشاء تخصصات حول مجال المقاولاتية كتمويل المشاريع المقاولاتية، الإبداع و الابتكار، إنشاء و إدارة المشاريع معتمدة على واقع الاقتصاد الجزائري و على مشاريع حقيقية.
- فيما يتعلق بمحور الإبداع و الابتكار: التوصيات المقترحة من اجل تحفيز الإبداع و الابتكار في المشاريع المقاولاتية تتعلق بـ:
- تشجيع إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال تامين الأبحاث العلمية، نقل التكنولوجيا، تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث و الجامعات مع هيئات دعم و مرافقة المقاولين.
 - تحسين بيئة المشاريع المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالرسوم و الضرائب و التمويل و دور هيئات الدعم الموجهة للابتكار كالحظائر التكنولوجية.
 - توجيه البحوث العلمية نحو الاحتياجات الصناعية و الاقتصادية للجزائر.
- فيما يتعلق بأجهزة الدعم و المرافقة: في هذا المحور نقترح مايلي:
- خلق أجهزة و هياكل جديدة لدعم المقاولاتية حسب القطاعات الاقتصادية و الفئات المستهدفة من اجل فعالية أكبر في عمل هذه الهيئات بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الموجودة و التي تتبع حاليا نفس نمط العمل مما يؤدي إلى تداخل فيما بينها و بالتالي عدم ترشيد موارد و جهود الدولة.
 - تنويع عرض و مجال تدخل هذه الهيئات من اجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه حاليا.
 - اعتماد التكوين كنشاط أساسي لهذه الهيئات.
 - الاهتمام بمختلف أشكال المرافقة كالإرشاد و التدريب من خلال إشراك خبراء خارجيين و مقاولين ناجحين.
 - تعزيز دور المرافقين من خلال تكوينهم على المهارات المهنية (المتعلقة بوظيفتهم كمرافقين)، المهارات التقنية (المتعلقة بمعارفهم حول بيئة المؤسسات، مخطط الأعمال،...)، و المهارات المتعلقة بربط علاقات (القدرة على التدخل، الاستماع، التواصل، القدرة على التحليل...) مما سيسمع لهم بنصح، توجيه و مساعدة المقاولين بفعالية.
 - ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة، تطور رقم أعمال و أرباح هذه المؤسسات، توسع نشاطها... الخ).

• التركيز على المشاريع الربحية و القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة...

خاتمة

تزايد عدد البطالين خاصة بين فئة الشباب دفع الجزائر إلى إعادة توجيه إستراتيجيتها التنموية لمعالجة مشكلة البطالة بالاعتماد على المقاولاتية كحل امثل باعتبارها محرك التنمية التي يجب أن تتجاوز المقاربة السياسية و الاجتماعية إلى المقاربة الاقتصادية إذا أرادت الدولة النهوض بمجال ريادة الأعمال و توجيهها إلى أهداف كمية و نوعية. فنجاح اي برنامج يعتمد أيضا على مدى القدرة على تذليل العراقيل التي مازال يتسم بها المحيط المقاولاتي كما تأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل و أبعاد المسار المقاولاتي مصممة في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة و المجتمع: فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد و العوامل الاجتماعية و محددات المحيط حيث تنطلق من التوعية و التحسيس بأهمية المقاولاتية، المرافقة و المتابعة قبل و بعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني... الخ إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية، ثقافية و اجتماعية ملائمة لاستمرارية و تطور المشاريع المقاولاتية.

الهوامش و المراجع

¹SÉNICOURT P : "Création d'entreprise : l'ère des BCBG". In *Revue française de gestion*, Septembre Octobre 1985, Paris.

²شبيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية و قياسية، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الجزائر، 17-18 مارس 2008، القاهرة، ص 11.

³CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie, septembre 2006, page 54.

⁴بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك: دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

⁵حسب تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقويم اجهزة الشغل، دورة 2002، ص 59.

⁶دادن عبد الغني، بنطجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لعدد البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 175-189، جامعة ورقلة، ص 179.

⁷احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 55.

⁸الطاهر جليط، دراسة قياسية لعدد البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، ص 199-218، جامعة ام البواقي، العدد 6، ديسمبر 2016، ص 208.

⁹مقراني الهاشمي، القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد: التجربة الجزائرية، مجلة مخبر علم الاجتماع للاتصال للبحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 95.

¹⁰دحمان محمد درويش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 212.

¹¹نفس المرجع

¹²شبيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

- ¹³الطيبولوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، ملتقى جهوي بوسط لإطار انقطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، جوان 2010، ص 6.
- ¹⁴محمد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة الماجستير، التخصص: إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012، ص 34.
- ¹⁵ نفس المرجع، ص 32.
- ¹⁶SAIB MUSETTE, *Les politiques de l'emploi et les programmes actif du marché du travail en Algérie*, work paper pour la fondation européenne pour la formation ETF, Turin, Italie, 2014, p22.
- ¹⁷ يحيى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- ¹⁸ نفس المرجع، ص 36.
- ¹⁹MEZIANE A. *Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, (Etude de cas : ANSEJ)*, thèse de Doctorat en sciences de gestion, option : management, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, Mars 2016, page 99.
- ²⁰SAIB MUSETTE, op.cit, p21.
- ²¹MEZIANE A. op.cit, page 257
- ²²Idem, page 183.
- ²³دادن عبد الغني، بنطجيم محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 182.
- ²⁴VERSTRAETE T.; *histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, édition EMS, 2000, page 12.
- ²⁵HAMMOUDA N.; LASSASSI M., *Essai sur le Potentiel Entrepreneurial en Algérie*, 14^{ème} conférence sur les Institutions et le Développement Economique, 28-30 Décembre 2007, Caire, Egypte, page 3.
- ²⁶TOUNÈS A., thèse de doctorat en sciences de gestion ; l'intention entrepreneurial : Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS, université de Rouen, France, 2003, page 27.
- ²⁷HERNANDEZ E .M.; *l'Entrepreneuriat : Approche Théorique*, édition l'Harmattan, France, 2001, page 18.
- ²⁸DESCHAMPS B.; *Thèse de Doctorat : Le Processus De Reprise D'entreprise Par Les Entrepreneurs Personnes Physiques ; France, 2000, Page 19.*
- ²⁹CARRIER C.; *l'Itrpreneuriat : A la Recherche de Complices innovants et entreprenants in T. Verstraete ; histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, édition EMS, 2000, page 199.
- ³⁰PATUREL R.; *Externalisation et Entrepreneuriat in in T. Verstraete ; histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, édition EMS, 2000, page 173.
- ³¹ناجي رزق حنا، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18-20 أبريل 2000، ص 8.
- ³²Bulletin du ministère des PME, op.cit, 2009.
- ³³BOUZARC, *Les PME/PMI en Algérie : contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi*, 10^{ème} forum international et 8^e écoledoctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014, page 2.
- ³⁴VERSTREATE T., SAPORTA B., *Création d'entreprise et Entrepreneuriat*, les éditions de l'ADREG, France, 2006, page 77.
- ³⁵HAMMOUDA N., ASSASSI M., op.cit, page 9.
- ³⁶يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، جانفي 2005، ص 26.
- ³⁷BOUYAKOUB A., *Entrepreneuriat, territoire et capital humain*, 2006, colloque international : création d'entreprise et territoire, Tamanrasset, Algérie, p12.
- ³⁸SI LEKHAL K, *le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives*, revue des recherches économiques et managériale, N° 12, université de Biskra, décembre 2012, p51.
- ³⁹GASSE, Y. *L'influence du milieu dans la création d'entreprises*, Organisations et territoires, Printemps-Été 2003, Université Laval, pages : 49-56, page 49.
- ⁴⁰TOUNÈS A.; ASSALA K.; *Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens*, 5^{ème} congrès international de l'Académie de l'Entrepreneuriat, 2008, P. 1.
- ⁴¹دادن عبد الغني، بنطجيم محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 183.
- ⁴²MELBOUCI L., *Le capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien*, octobre 2008, Communication dans un colloque international sur l'entrepreneuriat et la PME, Belgique.
- ⁴³GHARBI S., *les PME/PMI en Algérie : état des lieux*, cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation université du Littoral Côte d'Opale, N°238, Calais, Mars 2011, page 6.

- ⁴⁴ **AKNINE S R., FERFERA MY.**, « Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises », revue des sciences économiques et de gestion, 56-78, n°14, Université de Sétif, 2014., p68.
- ⁴⁵ **AYAD A., HABICHOU H., LAKHDARI H.**, Le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie, octobre 2009, la revue de l'économie & de management, université de Tlemcen, Algérie, p10.
- ⁴⁶ **KADI M.**, *Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité ?*, colloque internationale sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements et leurs retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université de Sétif, 11-12 mars 2013, page 5.
- ⁴⁷ **MERZOUK F.**, *PME et compétitivité en Algérie*, Revue économie et management, n° 09, université de Tlemcen, oct. 2009, page 12.
- ⁴⁸ **VERSTREATE T., FAYOLLE A.**, Paradigme et Entrepreneuriat, Revue de l'Entrepreneuriat », Vol 4, n°1, pages 33-52, Lille, 2005, page 37.
- ⁴⁹ **FAYOLLE A.**, *les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France*, rapport de la direction de la technologie du ministère de la recherche, France, 12 mars 2001, page 39.
- ⁵⁰ **CUZIN R. et FAYOLLE A.**; Quel appui à la création d'entreprises ?, l'Expansion Management Review, Mars, 2006, P. 91.
- ⁵¹ **SI LEKHAL K.**, op.cit, page 44.
- ⁵² **STEVENSON L.**, *développement du secteur privé et des entreprises : favoriser la croissance au Moyen Orient et en Afrique du Nord*, édition ESKA, Paris, 2010, page 182.
- ⁵³ **BOUHANNA A., TABET AOUEL W.**, *PME /PMI, quel avenir ?*, work paper, université de Tlemcen, 2010, page 7.
- ⁵⁴ **BOUZAR C.**, op.cit, p10.
- ⁵⁵ Rapport de la banque Mondiale, Doing Business (voir <http://français.doingbusiness.org/rankings> consulté le 29/01/2014 à 11H00).
- ⁵⁶ **TABET-AOUEL W., BENDIABDELLAH A.**, *Le financement de l'Entrepreneuriat en Algérie, des solutions de conjoncture* in Regards croisés sur les pratiques d'accompagnement entrepreneurial, op.cit, page 394.
- ⁵⁷ **BELMIHOUB M.C.**, *Le Classement Doing Business de l'Algérie : Comment l'Améliorer ?*, journée d'étude Think-tank "Défendre l'Entreprise", Alger, 1décembre 2011, page 23.
- ⁵⁸ **NEMIRI YACI.F.**, *L'état malgré tout ? Acteurs publics et développement*, in les cahiers de l'association tiers-monde, 32^{ème} journées sur le développement, facultés universitaires catholiques de Louvain, Mons, 2008.